والثاني كقراءة أبي عمرو والأخوين والضحى بالإمالة مع أن أصلها عروا والضحوة لمناسبة سجى
وقلى وما بعدهما. وأما الموانع فثمانية أيضا وهي الراء وأحرف الاستعلاء السبعة وهي الخاء
والغين المعجمتان والطاء والظاء والصاد والضاد والقاف، وشرط المنع بالراء أن تكون أحرفهما
كونها غير مكسورة واتصالها بالألف إما قبلها نحو راشد أو بعدها نحو هذا حمار ورأيت
حمارا وبعضهم يجعل المؤخرة المفصولة بحرف نحو هذا كافر كالمتصلة، وشرط الاستعلاء المتقدم
على الألف أن يتصل بها نحو صالح وظالم وطالب وقاتل وغالب وخالد وقاسم أو ينفصل بحرف نحو غنائم
إلا أن كان مكسورا نحو طلاب وغلاب وخيام وصيام فإن أهل الإمالة يميلونه، وكذا إن سكن بعد
الكسرة نحو مصباح وإصلاح ومطواع ومقلات، وهي التي لا يعيش لها ولد ومنهم من ينزل هذا
منزلة المكسور. وشرط المؤخر عنها كونه إما متصلا كساخط وحاطب وحاظل وناقد ومنبسط (في الهامش: وناقف)
بحرف كنافخ وناعق وبالغ أو بحرفين كمواثيق ومناشيط، وبعضهم يميل هذا النوع أخي الاستعلاء
وشرط الإمالة التي يكفها المانع أن يكون سببها كسرة مقدرة ولا ياء مقدرة فإن السبب المقدر هنا
لكونه موجودا في نفس الأمر أقوى من الظاهر لأنه متقدم عليها أو متأخر عنها فمن ثم أميل نحو
خاف وطاب وهاب وزاغ مستعلية، ويوقف مانع الإمالة وإن كان منفصلا ولا يوقف سببها
إلا منفصلا فلا يمال نحو أتى قاسم لوجود القاف ولا نحو لزيد مال لانفصال السبب. هذا ملخص كلام
الناظم وابنه وعليهما اعتراض من وجهين أحدهما أنهما مثلا بأتى قاسم مع أن فيهما ما أن الألف
المغيرة لا يوقف فيها المانع والاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر والمثال الجيد كتاب قاسم
والثاني أن نصوص النحويين مخالفة لما ذكر من الحكم قال ابن عصفور في مقرب بعد ما ذكر
أسباب الإمالة ما نصه وسواء كانت الكسرة متصلة أم منفصلة نحو لزيد مال إلا أن إمالة
الكسرة المتصلة كانت أقوى وقال أيضا وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع
الإمالة إلا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم وفيما أميل من الألفات التي هي صلات
الضمائر نحو أراد أن يضربها قبل انتهى ونحوه في شرح الكافية لكنه قال في النظم والكف
قد يوجبه ما ينفصل على هاتين الصورتين لإشعار قد بقلة في عرف المصنفين بالتقليل وأما
مانع المانع فهو الراء المكسورة المجاورة للألف فإنها تمنع المستعلي والراء أي يمنعان لهذا
أميل وعلى أبصارهم وإذ هما في الغار مع وجود الصاد والقاف والغين وأن كتاب الأبرار مع وجود
الراء المفتوحة ودار القرار مع وجودهما وبعضهم يجعل المنفصلة بحرف كالمتصلة
سمع سيبويه الإمالة في قوله عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر بمنهمر جون الرباب سكوب

فصل إمالة الفتحة قبل حرف من ثلاثة آخرها الراء وقد مضت وشرطها أن تكون
في حرف ولا في اسم يشبهه فلا تمال نحو إلى بالجر الكسرة ولا نحو قرى وعلى للرجوع للياء في نحو
لديك وعليك وعليه ولا إلى لاجتماع الإمالة بين فيها ويستثنى من ذلك حروف ونا خاصة
فإنهم يمدون الإمالة فيها فقالوا لا من بنا وجها وفتحى أبنا واليها وأما إمالتهم أنى ومتى
وبلى ولا في قولهم افعل هذا إما لا فشاذ من وجهين عدم التمكين وانتفاء السبب. الثاني الراء
بشرط كونها مكسورة وكون الفتحة في غير ياء وكونهما متصلين نحو من الكبر ومنفصلتين
بساكن غير ياء نحو من عمرو ونظائر نحو أعوذ بالله من الغير ومن قبح السير ومن غيرك واشتراط
الناظم نفي الراء مردود بنص سيبويه على إمالتهم فتحة الهاء من لكرابنة خبط ربابع
الثالث هاء التأنيث وإنما يجوز هذا في الوقف كرحمة ونعمة تشبيها لها بألف التأنيث بالعبد
ما بينهما في المخرج والمعنى والزيادة والتطرف والاختصاص بالأسماء وعن الكسائي
إمالة هاء السكت أيضا نحو كتابيه والصحيح المنع وفاقا لثعلب وابن الأنباري (في الهامش: خلافا)

هذا باب التصغير

وهو تغيير بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي فالأول كتغيير المبني دال التثنية والجمع وتغيير
المصدر إلى الفعل والوصف والثاني كتغيير قول وغزو إلى قال وغزا وليميز التغيير من أحكام
كالصحة والإعلال وتستقر تلك الأحكام علم التصريف ولا يدخل التصريف في الحروف
ولا فيما أشبهها وهي الأسماء المتوغلة في البناء والأفعال الجامدة فلا أثر لا يدخل
فيما كان على حرف أو حرفين إذ لا يكون كذلك إلا الحرف كباء الجر ولام وقد وهل وما أشبه
الحرف كتاء قمت ونا من قمنا وأما ما وضع على أكثر من حرفين ثم حذف بعضه فيدخله
التصريف نحو يد ودم في الأسماء ونحو ق زيدا وقم وبع في الأفعال.
فصل ينقسم الاسم إلى مجرد ومزيد فأقله الثلاثي كرجل وغايته الخماسي كسفرجل
وينقسم الثلاثي بالعموم لجمع والمزيد يدخل فيه وغايته سبعة كاستخراج وأمثلة كثيرة ما لا تليق (في الهامش: تليق)
بهذا المختصر وأبنية الثلاثي اثنا عشر والقسمة تقتضي اثني عشر لأن الأول لا واجب
الحركة والحركات ثلاث والثاني يكون متحركا وساكنا وإذا ضرب ثلاثة أحوال الأول
في أربعة أحوال الثاني خرج من ذلك اثنا عشر أمثلتها فلس فرس كتف عضد حبر عنب
إبل قفل صرد دئل عنق والمهمل منها فعل وأما فعل فأما إجرائه السماء الحبك بكسر
الحاء وضم الباء فقيل لم تثبت وقيل أتبع الحاء للتاء من ذات أو أراد الحبك بضمتين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)